



البيان والتوصيات الختامية

عقدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين المؤتمر الدولي "تأثير النشاط البشري على الحق في بيئة صحية وملائمة: الممارسات والتحديات والحلول"، يوم الأربعاء الموافق 6 سبتمبر 2023، بمشاركة أكثر من ثلاثة وخمسين مشاركاً من بينهم متخصصون من عدد من الوزارات والأجهزة الرسمية في مملكة البحرين ممثلة في المجلس الأعلى للبيئة والنيابة العامة ووزارة النفط والبيئة ووزارة شؤون البلديات والزراعة، وهيئة التشريع والإفتاء القانوبي، وهيئة التخطيط والتطوير العمراني، والهيئة الوطنية لعلوم الفضاء، وال المجالس البلدية، إضافة إلى مشاركة عدد من المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، كمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبعض ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وعدد من المؤسسات الوطنية الأعضاء في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (GANHRI)، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (APF)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمرصد العربي لحقوق الإنسان، إلى جانب مشاركة ممثلي عن مؤسسات المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان ذووي الاختصاص.

وهدف المؤتمر إلى تدريب وجهات النظر وإجراء حوار تكاملی بين الجهات الوطنية والإقليمية والدولية المسؤولة عن تنفيذ وتطبيق ومتابعة ورصد التشريعات والسياسات والخطط والقضايا البيئية، عبر تسلیط الضوء على دور كل جهة من الجهات ذات العلاقة، والوقوف على التحديات التي تواجهها، والاستفادة من أفضل التجارب والممارسات ذات الصلة، والاطلاع على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ذوی شأن بخصوص ذلك.

وقد ناقش المؤتمر - عبر الجلسة الأولى منه - التشريعات والمفاهيم العامة للحق في البيئة وحقوق الإنسان، فيما خصصت الجلسة الثانية لاستعراض تجارب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال متابعة ورصد القضايا ذات الشأن البيئي وال المتعلقة بجودة الهواء والمياه وتأثيرات التطور العمراني والنفايات الخطيرة والمسطحات الخضراء، أما الجلسة الثالثة فجاءت لبيان دور الوزارات والأجهزة الرسمية في مجال المحافظة على البيئة؛ من خلال



عرض الجهود والتحديات وسبل الحماية القضائية والقانونية، فيما خصصت الجلسة الرابعة لعرض مدى تأثير الأنشطة البشرية في البيئة؛ من خلال بيان دور تكنولوجيا الفضاء في هذا المجال، ومساهمة القطاع الخاص في الحد من التأثيرات السلبية على النظام البيئي، ودور الخبراء ومؤسسات المجتمع المدني في مراقبة التطور الحضري.

التصنيفات الختامية

تم تأليف لجنة خاصة لصياغة توصيات البيان الختامي للمؤتمر بعضو كل من:

- سعادة المهندس علي أحمد الدراري (رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين).
- سعادة السفيرة الدكتورة مشيرة خطاب (رئيسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان - رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان بجمهورية مصر العربية).
- سعادة السيد عبدالمطلب أعمياد (عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية).
- سعادة الدكتور بدر محمد عادل (عضو مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين).

وقد خلصت اللجنة بعد مداولات المؤتمر إلى العديد من التوصيات في مجالات مختلفة ومتعددة، التي يمكن إبرادها تفصيلاً على النحو الآتي:

في مجال التشريعات والنظم القانونية

- (1) مواءمة التشريعات الوطنية ذات الصلة بالقضايا البيئية لضمان اتساقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- (2) الدعوة إلى إجراء مشاورات وطنية واسعة تضم الخبراء والمحترفين من الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمؤسسات البحثية والمدافعين عن الحقوق البيئية لدراسة مدى شمولية القوانين واللوائح والقرارات النافذة، وقدرتها على توفير الحماية الازمة للقضايا البيئية على اختلاف أنواعها: البرية والبحرية والأخرى المتعلقة بتغيير المناخ.



(3) إصدار الأدوات القانونية الازمة لضمان التوسيع في مفهوم المحميات الطبيعية، وحمايتها، وتقدير الجزاءات الرادعة للمخالفين، مع الأخذ بالأدلة الاسترشادية الصادرة عن الأمم المتحدة ذات الصلة بالبيئة، من خلال مشاورات موسعة مع الأطراف المعنية.

(4) الدعوة إلى مراجعة التنظيم القانوني المعنى بالاشترادات الخاصة بالتعمير ومواعمتها بشكل فاعل مع الاحتياجات البيئية.

(5) إصدار الأدوات القانونية الازمة لغرض ضمان الحد من عمليات هدر الغذاء والإسراف المبالغ فيه، وتضمين تلك الأدوات القانونية الجزاءات الملائمة على المخالفين.

في مجال التخطيط والعمل الاستراتيجي

(6) تشجيع البحوث العلمية، واعتماد المخططات الاستراتيجية المتوسطة والطويلة المدى للاستجابة لمختلف التحديات البيئية الطارئة، بمشاركة المجتمع المحلي.

(7) تضمين الشأن البيئي في أولويات عمل الحكومات وبرامج عملها، مع ربطها بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - 2030.

(8) الدعوة إلى وضع استراتيجية وخطة عمل وطنيتين شاملتين معنيتين بالقضايا والأولويات البيئية، وإجراء المشاورات الواسعة بمشاركة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمؤسسات البحثية والأكاديمية والمدافعين عن حقوق الإنسان.

(9) الدعوة إلى إصدار دليل استرشادي شامل معنی بأسنة المدن وجعلها أكثر استدامة وصديقة للبيئة.

(10) تفعيل مبدأ الإدارة البيئية للمشاريع التي يتم ترخيصها لمزاولة العمل، وتحديد ماهية الاشتراطات، وتعيين المساحات الخضراء للمنشآت والمباني الجديدة، وجعلها صديقة أكثر للبيئة.

(11) استخدام تكنولوجيا الفضاء المتقدمة، ونظام المعلومات الجغرافية (GIS) وتقنية الذكاء الصناعي في رصد التغيرات المناخية، والعمل على إيجاد السبل المناسبة لحمايتها.



(12) تأليف لجان وطنية مستقلة معنية برصد التطور الحضري، وقياس مدى تأثيره في القضايا البيئية المختلفة.

في مجال الرقابة والحماية

(13) إنشاء نيابة عامة متخصصة بالبيئة، تكون مهمتها تحريك الدعاوى الجنائية باسم المجتمع أمام المحاكم المتخصصة، بهدف النهوض بدور مأمورى الضبط القضائي ممن لهم صفة ضبط الجرائم البيئية، في الدول التي ليس بها مثل هذه النيابة.

(14) المتابعة الدورية لعمل الشركات المتعاقد معها في مجال إدارة المخلفات والنفايات، وتدقيق البيانات والأرقام والإحصاءات ضمناً لسلامة البيئة على اختلاف أنواعها.

(15) تشديد الرقابة على المنشآت الصناعية لضمان التزامها التام بالمعايير المقررة، وتحقيق أقصى درجات الحماية البيئية المتعلقة بسلامة البيئة (الأرض والهواء والماء)، مع تطبيق الجزاءات الرادعة حال المخالف.

(16) التعمق في استخدام التقنيات الحديثة في مجال نظم المعلومات والذكاء الصناعي لتحديد المخاطر أو توقع المتغيرات المستقبلية ذات الصلة بالقضايا البيئية، مع ضمان احترام حقوق الإنسان.

في مجال التثقيف والتوعوية

(17) تشجيع ودعم المبادرات المجتمعية الموجهة نحو حماية المساحات الخضراء والحدائق البرية ومنع اقتلاعها لما لها من فائدة في تثبيت التربة ومنع تطاير الغبار، ودورها الحيوي في نقاء الجو، مع تطبيق الجزاءات الرادعة على المخالفين.

(18) رفع قدرات أجهزة إنفاذ القانون في مجال رصد القضايا البيئية على النحو الذي يمكنها من الإلمام بالقواعد القانونية والمهارات الفنية ذات الصلة بالطبيعة الخاصة لتلك القضايا.



- (19) تعزيز الوعي المجتمعي بضرورة فرز ومعالجة وإعادة تدوير المخلفات (المنزلية والصناعية والصحية)، والتقليل منها، ولاسيما المواد الصلبة والبلاستيكية غير القابلة للتحلل، وتوسيعية أفراد المجتمع باللجوء إلى بدائل أخرى صديقة للبيئة.
- (20) تنظيم الحملات التوعوية حول أهمية حفظ الغذاء ومخاطر النفايات الغذائية على البيئة، وحفز الشركات والمطاعم إلى التبرع بالأغذية الزائدة والصالحة للمحتاجين.
- (21) تشجيع الباحثين والمحترفين في القضايا البيئية على تقديم المزيد من البحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا البيئية المستحدثة، على النحو الذي يجعل من مخرجات تلك البحوث والدراسات أدوات تصحيحية للواقع العملي، وبما يحقق الممارسات الفضلى في هذا المجال.
- (22) تضمين المناهج الدراسية المعنية بتعزيز المواطنة وحقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية الحكومية أو الخاصة وفي المراحل الدراسية كافة، موضوعات خاصة معنية بالحقوق البيئية وأهميتها، والمخاطر المحدقة بها وطرق المحافظة عليها.

في مجال عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

- (23) تمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من القيام بدورها فيما يتعلق بتشجيع وحماية ورصد وتقييم كل القضايا ذات الصلة بالبيئة، وضمان مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات والمعايير الدولية ذات الصلة، وتفعيل آليات الحماية المقررة لتلك المؤسسات في قوانين إنشائها، من خلال رصدها الفعال لمختلف الانتهاكات البيئية، والمساهمة في تعزيز حقوق الإنسان بما يضمن عدم الإفلات من العقاب.
- (24) تعزيز التعاون الدولي والإقليمي بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للعمل على حصر التحديات البيئية التي تواجهها، والعمل على حلها عبر الشراكة مع الجهات الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة، والمدافعين عن حقوق الإنسان.



(25) دعم الجهود والإنجازات التي تقوم بها دولة الإمارات العربية المتحدة في استضافتها الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ (COP28)، وأهمية تمثيل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بصفة مراقب في جميع الدورات القادمة لمؤتمر الأطراف (COP).

في مجال عمل مؤسسات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان

(26) دعم مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال البيئة، والنهوض بها من النواحي القانونية والمالية والإدارية، لتكون شريكاً فعّالاً مع الجهات الرسمية في تعزيز وحماية حق الإنسان في البيئة.

(27) إيلاء المزيد من الاهتمام في مجال توعية مؤسسات المجتمع المدني، وزيادة وعي الجمهور بالقضايا البيئية والاتهادات الواقعية، والعمل على تبصير الجهات المعنية بآلية تلقي الشكاوى، وتسليم البلاغات، وتحديد الإجراءات المتبعة في هذا الشأن.

وقد أشاد المتتحدثون والمشاركون بتجربة مملكة البحرين الرائدة في مجال التعامل مع القضايا البيئية، واتفقوا على أن تقوم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة البحرين بعمم هذه التوصيات الخاتمية على جميع الجهات المشاركة الرسمية والأهلية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والطلب إليها إفاده المؤسسة الوطنية في مملكة البحرين بما يتم حول تنفيذها بشكل دوري.

وجهين شكرهم الجليل إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين على الاستضافة، وحسن الاستقبال، وكرم الضيافة، وتسهيل أعمال هذا المؤتمر.

المنامة - مملكة البحرين
6 سبتمبر 2023 م